

كلمة الجمهورية اليمنية أمام الدورة السابعة عشر
للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية (اليونيدو)

للفترة من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017

يلقيها معالي الوزير

د. محمد الميثمي

وزير الصناعة والتجارة

السيدة رئيسة المؤتمر،،،

السيد / المدير العام ،،،

أصحاب المعالي و السعادة،،،

السيدات والسادة الحضور،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

السيدة الرئيس ،،،

يسرني باسم الجمهورية اليمنية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا للدورة الحالية للمؤتمر العام ، وأني على يقين بأن خبرتكم الواسعة وقيادتكم الحكيمة ستكفل أعمال مؤتمرا هذا بالنجاح الذي نشده جميعا بما يساهم في تحقيق الاهداف النبيلة التي انشأت من أجلها هذه المنظمة ، كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة السفيرة / كريستين هاكل الممثلة الدائمة لجمهورية النمسا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية رئيسة الدورة السابقة للمؤتمر العام.

ويتقدم وفد بلادي بالتهنئة للسيد / لي يونج - المدير العام لليونيدو، بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للمنظمة لولاية ثانية، ونعيد التأكيد على دعمنا الكامل والمستمر للسيد / لي يونج مثنين له جهوده الكبيرة التي يبذلها لرفع مكانة المنظمة وتعزيز دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، و نشيد بجهوده في تطوير إدارة

المنظمة ورفع كفاءتها وفعاليتها. ونتقدم كذلك في هذا المقام بالشكر لسكرتارية المنظمة للإعداد والتحضير الجيد لأعمال هذا الدورة من المؤتمر العام. كما نشيد بالجهود المبذولة والنتائج الإيجابية التي خرج بها المؤتمر الوزاري السابع للدول الأقل نمواً الذي عقد الأسبوع الماضي .

السيدة الرئيس ،،،

في فبراير من عام 2011م خرج المجتمع اليمني عن بكرة أبيه وفي مقدمتهم الشباب والمرأة في احتجاجات شعبية شبابية سلمية عارمة دامت لأكثر من عام تندد بفشل التنمية والاقصاء والتهميش الذي مارسته المنظمة السابقة والتي جعلت من بلد عريق كاليمن وهي البلاد التي سميت فيما مضى بالعربية السعيدة واحدة من أتعس وأفقر بلدان العالم. قدم اليمنيون آنذاك نموذجاً فريداً للعالم أجمع من خلال تلك الاحتجاجات السلمية وفعاليات الحوار الوطني الشامل الذي شاركت فيه جميع الأطياف السياسية والقوى الاجتماعية ووقعت على مخرجاته، لدرجة أن مجلس الأمن الدولي في سابقة فريدة عقد اجتماعاً له في صنعاء في يناير عام 2013 دعماً لمخرجات هذا الحوار.

غير أن الانقلاب المشؤوم في 21 سبتمبر 2014 على السلطة الشرعية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية في الوقت الذي كان اليمن على وشك الاستفتاء على دستور جديد للبلاد قد أجمض تلك العملية السياسية السلمية الفريدة والمميزة في المنطقة العربية وأدخل البلاد في أتون حرب أهلية ظالمة وواسعة وشرسة ، قوضت بفعلها السلم الاهلي والاجتماعي وشكلت تهديداً للسلم الاقليمي والدولي.

هذه الحرب الملعونة ليست خيارنا بالمرّة، بل على العكس تؤكد الحكومة اليمنية الشرعية في كل المناسبات ومن على جميع المنابر على انحيازها الثابت والصارم لخيار السلام من أجل إنهاء معاناة شعبنا اليمني وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن وخاصة القرار 2216 ، ومخرجات الحوار الوطني الشامل والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية. ومن المؤسف والحزن حقا أن قوى الانقلاب ترفض كل دعوات السلام التي تطلقها الحكومة اليمنية الشرعية، وهي التي أفشلت جميع جولات السلام سواء في جنيف أو الكويت مما ادى إلى مضاعفة معاناة الشعب اليمني من استمرار هذه الحرب الظالمة الضروس.

السيدة الرئيس ...

إن الدمار الذي لحق بالاقتصاد والمجتمع من جراء هذه الحرب واسع ومحمول بحيث أن عملية التعافي وإعادة إعمار ما دمرته وما زالت تدمره هذه الحرب يحتاج إلى جهود جبارة وإلى تدخل واسع ودعم سخّي من المجتمع الاقليمي والدولي. فالين اليوم كما تنطق بها تقارير منظمات الأمم المتحدة على شفا كارثة إنسانية غير مسبوقه في التاريخ الحديث منذ الحرب العالمية الثانية. فتلك التقارير تشير إلى أن هناك أكثر من عشرين مليون يمني من أصل سبعة وعشرين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، ونحو 7 ملايين إنسان معرضين لخطر الموت جوعا، و 3.3 مليون طفل وحامل ومرضع يعانون من سوء التغذية الحاد، و 4.5 مليون طفل في سن التعليم خارج المدرسة. كم أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين مشرد ونازح من منازلهم ونحو نصف مليون لاجئ خارج البلاد، وعدد الذين أصيبوا بوباء الكوليرا خلال هذا العام فقط وصل اليوم كحصلة لدمار وانهيار المؤسسات الصحية نحو 900 ألف إنسان وقد يبلغ المليون مع نهاية الشهر القادم.

وتفصح الأرقام الأولية لتقرير تقييم الاضرار والاحتياجات الذي نفذه البنك الدولي بالشراكة مع البرنامج الائتماني للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والبنك الاسلامي للتنمية أن الكلفة الاجمالية الأولية خلال السنتين الأولى من الحرب حتى ديسمبر 2016 تبلغ 88 مليار دولار ، أما وقد أوشكت هذه الحرب أن تهيي عامها الثالث فان هذه الأرقام لا شك في تزايد مضطرد.

السيدة الرئيس،،،

لقد لحق بالاقتصاد اليمني والقصاع الصناعي على وجه الخصوص اضرار كبيرة جراء هذه الحرب المدمرة. حيث أنكمش الناتج المحلي الاجمالي نموا بمقدار الثلث وأدت إلى تدمير واسع وكبير للقطاع الصناعي في اليمن ، بحيث أن أكثر من نصف المنشآت الصناعية تم تدميرها أو توقفت عن العمل ، وأكثر من 65% من العاملين في منشآت القطاع الخاص تم تسريحهم من أعمالهم وهو الامر الذي قاد على ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 70% من قوة العمل وخاصة بين الشباب والنساء.

إن الجمهورية اليمنية بقيادة فخامة الأخ الرئيس / عبدربه منصور هادي والحكومة اليمنية برئاسة الدكتور أحمد عبيد بن دغر رئيس مجلس الوزراء تولى أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة مجالاتها وعلى رأسها التنمية الصناعية كركيزة أساسية لعملية النمو الاقتصادي والتنمية وبوصفها رأس حربة في تجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التقدم والرخاء والازدهار. لا أجازي الحقيقة التاريخية إن قلت أن التنمية الصناعية هي قلب التنمية النابض وشريانها الحيوي التي لا تهض الاوطان من دونها ولا يحل السلام والاستقرار في غيابها.

فمعظم الفلسفات والمذاهب الاقتصادية والايولوجيات تتفق على مركزية التصنيع في عملية التنمية الشاملة ، لدرجة أن أكثر الأيدولوجيات تناقضا في القرن العشرين وهي الشيوعية والرأسمالية لم تنفقا حول موضوع واحد كما اتفقت حول التنمية الصناعية. لقد لخص لينين زعيم الثورة البلشفية في عام 1917 بلوغ مرحلة الشيوعية بأنها التصنيع زائدا كهربية البلاد ، وعلى الطرف الآخر شدد فرانكلين روزفلت أن النيوديل هي التصنيع وكهربية البلاد. كانت العبارة التي أطلقتها سيد لي كونج في مقدمة تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 والتي تقولون فيها أن لا تنمية من دون تصنيع ، ولا تصنيع من دون تكنولوجيا وابتكار، تعبير مكثف ينم عن بصيرة نافذة وخبرة وحكمة واسعة لإدراك العلاقة العضوية بين التنمية والتصنيع.

من هذا المنطوق الفلسفي والمنهجي فإننا في وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية نرى أن مستقبل التنمية في اليمن وتجاوز حالة التخلف الرأسي والأقوي وتحقيق الرخاء والسلام الدائم في اليمن يمكن أن تسهم في صنعه الشراكة المتينة بين الحكومة اليمنية واليونيدو. فتصميم رؤية استراتيجية للتنمية الصناعية مسنودة بدراسات ومنهجيات ومعارف علمية صلبة هي الاسهام الأكثر عمقا وأثرا التي يمكن أن تحدته منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مسار التنمية اليمنية. أننا نعول على الدعم السخي لليونيدو والمساندة الفنية والمالية والمعرفية في صياغة هذه الرؤية والمشاركة مع الحكومة اليمنية في تبنيها وتنفيذها. ولهذا فإنني من على هذا المنبر أنتهز هذه الفرصة لأقول أننا نتطلع إلى دور فاعل تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لدعم اليمن من خلال تبني رؤية شاملة للشراكة والقيام بصياغة برنامج وطني لليمن يتبنى مفهوم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

السيدة الرئيسة،،،

ختاماً، نحن على يقين من أن هذه الدورة تمثل فرصة جيدة لتعزيز التعاون المثمر والبناء والذي سيصب في تحقيق مستويات متقدمة من التعاون والشراكة بين دولنا وشعوبنا وبين المنظمة للسير قدماً نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبشكل خاص الهدف التاسع الخاص بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية لما يمثله من ركيزة أساسية في طريق التنمية الشاملة والمستدامة. وشكراً جزيلاً،